المكانة الاستراتيجية لدول الساحل الافريقي في المدرك الاستراتيجي الأمريكي

م.د همام خضير مطلك

كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين

تاريخ استلام البحث ٢٠٢٣/١/٦ تاريخ قبول البحث ٢٠٢٣/٢/٢٧ تاريخ نشر البحث ٢٠٢٣/٣/٣٠

https://doi.org/10.61353/ma.0120563

من المعلوم أنَّ الولايات المتحدة الأمريكية تتميز بالتحرك والتمدد نحو المناطق المهمة والحيوية، معتمدة فيها على مداخل عدة منها: العسكري، والدبلوماسي، والاقتصادي، ومنطقة الساحل الافريقي تشكل إحدى المناطق التي أهتمت بها الولايات المتحدة الامريكية منذ أكثر من عقدين من الزمن، إذْ أصبحت هذه المنطقة محط اهتمام بالغ من جانب الإدارة الأمريكية، ووضعت لها برامج عدة ؛لمد نفوذها في دول عدة من المنطقة ذاتها، والسبب في ذلك يعود ازدياد نفوذ الحركات المسلحة فيها، وكذلك تزايد الاهمية الاستراتيجية التي يمثلها خليج غينيا بالنسبة؛ لأمن الطاقة للولايات المتحدة الأمريكية، وأنَّ عدم التوافق في رؤى الدول المتنافسة في منطقة الساحل، وبالاخص في التعامل مع القضايا الأمنية له أثر سلبياً على واقع دول الساحل الإفريقي؛ لوجود هناك دولاً ما زالت تعاني من ويلات الدول المستعمرة.

It is known that the United States of America is characterized by moving and expanding towards important and vital regions, relying on several entrances, including military, diplomatic and economic, and the African Sahel region is one of the regions that the United States of America has been interested in for more than two decades, as this region has become a focus of great interest On the part of the US administration, several programs have been put in place for it to extend its influence in several countries of the same region, and the reason for this is due to the increase in the influence of the armed movements in them, as well as the increasing strategic importance that the Gulf of Guinea represents for the energy security of the United States of America.

الكلمات المفتاحية: الكلمات المفتاحية: المكان، الاستراتيجية،دول الساحل الافريقي ، الولايات المتحدة الامريكية.

المقدمة

تكتسب منطقة الساحل الافريقي أهمية جيواستراتيجية كبيرة في الفضاء الأفريقي، إذْ كان لهذه المنطقة دورٌ هامٌ وكبيرٌ في فترات تأريخية سابقة، وكذلك محور ربط بين الشمال والجنوب الافريقي، والذي يجعل بلدان المنطقة تؤثر وتتأثر بما يحدث من تطورات في دول الساحل الإفريقي، ويجعلها طرفاً معنياً، نظراً للتفاعلات الداخلية الناتجة عن طبيعة التركيبة الأثنية المعقدة والتفاعلات المفروضة من قبل مختلف الفواعل في المحيط الجغرافي الذي توجد به.

وتمثل هذه المنطقة الجغرافية أكثر المناطق إرباكاً للدول الأفريقية الاخرى وأكثرها هشاشة خاصة على الصعيد الامني، مما منحها مكانة واهتمام بالغين من قبل الاجهزة الأمنية ومؤسسات صنع القرار السياسي على المستويين الإقليمي والدولي معاً. واستطاعت بعض الدول المجاورة لمنطقة الساحل الافريقي أنْ تتبنى مقاربة أمنية شاملة في سبيل مواجهتها للتهديدات الأمنية اللاتماثلية النابعة من منطقة الساحل بناءً على خبرتها العملية مع ظاهرة الإرهاب، وقامت هذه المقاربة بالأساس على توثيق علاقاتها السياسية، والدبلوماسية مع دول الساحل الأفريقي؛ لتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة، سوآء عبر سلسلة من الحوارات المتبادلة مع هذه الدول، أو عبر إجراء المشاورات وعقد الاجتماعات رفيعة المستوى، أو عبر العمل على إنهاء النزاعات وحل الأزمات القائمة في المنطقة، أو عبر الدفع باتجاه تدعيم الجهود الإقليمية لمكافحة الإرهاب.

كما تعاني منطقة الساحل الإفريقي من عدة اختلالات اقتصادية وفساد سياسي ومالي وهشاشة وتدهور على المستوى الداخلي، إذ تصنف معظم هذه الدول على أنها أقل دول العالم نمواً.

وتتطلع بعض الدول المتنافسة على منطقة الساحل الافريقي الى تعظيم مصالحها الاقتصادية والتجارية من خلال خلق اسواق تصديرية لسلعها المصنعة، والعمل على تهيئة بيئة مؤاتيه للأعمال التجارية بينها وبين دول الساحل عبر ادوات عديدة تستخدمها في ذلك.

وتشكل منطقة الساحل الافريقي إحدى الفضاءات المهمة في المدرك الاستراتيجي الأمريكي، وهذا الاهتمام يتأتى من اهمية المنطقة الجيواستراتيجية، اذ تتميز الاستراتيجية الامريكية في هذه المنطقة بالتمدد والتحرك والاعتماد على سلوكيات تحمل طابعاً دبلوماسياً وعسكرياً واقتصادياً.

اشكالية الدراسة:

في ظل التشابك والتعقيد في منطقة الساحل الافريقي، فأنَّها باتت ساحة جديدة للتنافس على النفوذ والهيمنة على صعيد الدول الاقليمية والدول الكبرى، وذلك في ظل تشابك العديد من العناصر والمحددات لأهمية المنطقة الاستراتيجية ومن بين ذلك الملفات والقضايا المحورية، ومنها: الأمن والإرهاب، والهجرة والاستثمارات، التي يشكل التفاعل معها نقطة انطلاق مهمة للحصول على موطئ قدم في المنطقة.

فرضية الدراسة:

بسبب الموقع الجيواستراتيجي لمنطقة الساحل الافريقي، فإنَّ الاستراتيجية الامريكية عمدت على تحقيق مصالح عديدة منها ما يتعلق بالبعد الأمني الجيواستراتيجي، والبعد الاقتصادي الذي يرتبط إلى حد كبير باهتمامها المتزايد بالثروة النفطية للمنطقة، إما البعد الأخر فإنَّه يتعلق برؤيتها للمنطقة في ظل المنافسة الدولية والاقليمية.

هيكلية الدراسة:

فضلاً عن المقدمة والخاتمة، تحتوي هيكلية البحث على ثلاثة مباحث، كالآتي:

فالمبحث الاول: بحثنا فيه عن المكانة الجيواستراتيجية لدول الساحل الافريقي ومنها: (الاهمية- الخصائص)، إما المبحث الثاني: فإنَّه يركز على المتغيرات المؤثرة في الاستراتيجية الأمريكية تجاه دول الساحل الافريقي، ومنها المتغيرات الداخلية والاقليمية والدولية، إما المبحث الثالث: فإنّه يتناول التفكير الاستراتيجي الامريكي تجاه دول الساحل الافريقي من خلال دورها الاستراتيجي في إعادة تنظيم التطورات السياسية والامنية لدول الساحل الافريقي، وكذلك استعمال الطرق الدبلوماسية في تعاملاتها مع دول المنطقة.

المبحث الأول

المكانة الجيواستراتيجية لدول الساحل الافريقي (الاهميةالخصائص)

شكلت منطقة الساحل الأفريقي إحدى المجالات الجيواستراتيجية التي تثير اهتمام الفواعل الإقليمية والدولية، خاصة بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، وهي تختلف عن حقبة ما قبل الحرب الباردة، اذ كانت المنطقة مهمشة في شتى المجالات، سواء كان ذلك من الناحية الاستراتيجية او السياسية او الاقتصادية او الاجتماعية، وغيرها.

المطلب الأول: أهمية الموقع الجغرافي لدول الساحل الافريقي ٠

تعود نشأة مصطلح منطقة الساحل والصحراء إلى حقبة السبعينيات من القرن الماضي؛ لتشير إلى المساحة الجغرافية الممتدة من المحيط الأطلسي غرباً إلى البحر الأحمر شرقاً، وتضم تلك المنطقة دولاً مثل السنغال وموريتانيا ومالي والنيجر وبوركينافاسو وتشاد والسودان ونيجيريا.

وهي منطقة شبه جافة تقع بين الصحراء الكبرى في الشمال والسافانا في الجنوب، وهو اقليم ذو اهمية استراتيجية كبيرة نتيجة لموقعه الحيوي والغني بالثروات.(١)

وتعددت التسميات التي أطلقت على الساحل الإفريقي، وهذا تعبير عن وضعيات وحدود جغرافية وأنثروبولوجية اختلفت باختلافها عبر الأزمنة والمدلول الحضاري الذي أنتج هذا المصطلح. وقد عرفت بتسميات عدة أهمها: بلاد السودان، بلاد السيبة، الصحراء الكبرى، الساحل الإفريقي، الساحل الصحراوي بالإضافة إلى مصطلح السهل الإفريقي.(٢)

فالمساحة الجغرافية التي تتشكل منها دول الساحل الافريقي لا تنحصر في حدود دولية واضحة، ألاَ إنَّ المعطيات الديمغرافية في المقابل لا تتوفر إلا في إطار كل دولة على حدة، وينتج عن ذلك أنَّ الدراسة الجيوسياسية لشعوب الساحل ترفض أنْ تضع الحدود الدولية التي هي حدود ثابتة.

ووفق مقاربة جغرافية يتشكل الساحل الصحراوي من ستة بلدان هي السودان، التشاد ومالي والنيجر وبوركينافاسو وموريتانيا، وقد كان مقسماً حسب الخرائط الاستعمارية إلى السودان الانكليزي والسودان الفرنسي، وشريط يمتد من البحر الأحمر شرقا إلى الأطلسي غربا، أما ما يعرف بمنطقة الساحل والصحراء، فهي تضم بلدانا كثيرة منها أريتيريا وليبيا والجزائر وتونس ومصر وغامبيا الى جانب الدول الست التي سبق ذ كرها.(٣)

تنبع الأهمية الاستراتيجية للساحل الأفريقي من منطقة الحدود الإقليمية القريبة من المنطقة الحيوية، اذ يشكل الساحل الأفريقي محوراً استراتيجياً مهماً في القارة الأفريقية، ومن هنا يمكن الاعتماد على المدخل الجيوسياسي الاستراتيجي المحاذي لأهم المناطق التي تشهد الآن منافسة دولية كبيرة.

تتمتع المنطقة بموارد طبيعية ضخمة ومواد لم يتم استثمارها بشكل مثالي، ولم يبد سكان المنطقة اهتمامًا كبيرًا بما يحتويه الساحل الأفريقي من ثروات معدنية عالية الجودة مثل الذهب والنحاس واليورانيوم والخامات والنفط وغيرها من العناصر المهمة.

هذه الموارد الطبيعية زادت من الاهمية الجيواستراتيجية للساحل الافريقي والتي زادت من حدة تحدياتها السياسية والاقتصادية وارتفاع المستوى التنافس الدولي والاقليمي، خاصة وان بعض الدول الاجنبية تعتبر دول الساحل من ضمن مستعمراتها السابقة.(٤)

المطلب الثاني

التحديات السياسية والامنية والاقتصادية لدول الساحل الافريقي

الرغم من أنَّ الجهود الوطنية والإقليمية والدولية للتصدي لمجموعة معقدة من التحديات المترابطة التي تواجه منطقة الساحل، مازالت هذه المنطقة مهددة بعدم الاستقرار، وهشاشة النظام السياسي، والأزمات الإنسانية المتكررة، وقد تساهم القدرة المحدودة في المنطقة على عدم تقديم الخدمات الأساسية، وصعوبة تعزيز الحوار، ومشاركة المواطنين في المطالبة بحقوقهم، مما يترك فراغاً تستغله الجماعات المسلحة؛ لتنفيذ مخططاتها، فضلاً عن ذلك انتشار أيديولوجية العنف في جميع أنحاء منطقة الساحل الافريقي، مما يمنح هذه المنطقة مميزات وخصائص جعلت منها منطقة ذات رهانات استراتيجية مهمة، ومن ابرز هذه التحديات هي: التحديات السياسية والامنية، والتحديات الاقتصادية.

أولاً: التحديات السياسية والأمنية

من المعلوم أنَّ منطقة الساحل الأفريقي تتصف بعدم الاستقرار، والعديد من التهديدات وأنماط العنف والجرائم، كما أنَّها تشكل ثاني أكبر الأسواق الخاصة بالأسلحة الخفيفة في القارة الافريقية بما يقدر بـ ١٠٠ مليون قطعة سلاح خفيفة، وأنّ ٨٠% من هذه الأسلحة مصدرها بؤر الصراعات السائدة في منطقة غرب أفريقيا، التي تنتقل إلى دول الجوار مثل الجزائر عبر دولتي مالي والنيجر، كما أنَّ هذه المنطقة يمر بها ما يقارب ٣٠% إلى ٤٠% من المخدرات الصلبة حسب تقارير الأمم المتحدة.(٥)

كما تحتوي منطقة الساحل والصحراء الأفريقية على الكثير من المخاطر والتحديات الأمنية في مفهومها الشامل والمعاصر، الذي يشمل الظواهر الإجرامية المستحدثة والجرائم المنظمة والمخاطر السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛ بالإضافة الى الظواهر الإجرامية الإلكترونية والعمليات الإرهابية بشقيها التقليدية والمتطورة، وكذلك فأن هذه المنطقة هي منطقة ازمات لما تعرفه من تدهور امني كبير اثر وبشكل اخر على استقرارها الداخلي وكذلك تأثيرها على الصعيد الاقليمي، وبسبب وضعها الامني الهش فأنها شهدت في الفترات الاخيرة مخاطر وتهديدات وتحديات امنية متنامية بسبب اتساع مجال انشطة المجاميع المسلحة وخاصة في المناطق الحدودية بين الجزائر وموريتانيا والنيجر ومالي.(٦)

ومن أهم التحديات المؤثرة في أمن واستقرار منطقة الساحل الافريقي هي: (٧)

١. الطوارق وأزمة الهوية الوطنية: تشير اغلب الدراسات ان الطوارق يبلغ اعدادهم ١,٥ مليون نسمة(٨)، يتوزعون بين دول المنطقة (النيجر– مالي– بوركينا فاسو– ليبيا– الجزائر)، وازداد تعقيد ازمة الطوارق وانعكاساتها الأمنية والمجتمعية، اذ أصبحت مصدر ازعاج وقلق للكثير من الدول ذات المصلحة في هذه المنطقة سواء الاقليمية منها او الدولية. الامر الذي أصبح مصدر اضطراب وعرقلة لجهود تماسك النسيج الاجتماعي وبناء هوية وطنية موحدة لسكان تلك الدول. اذ وجدت قبائل الطوارق المتمركزة في الصحراء الكبرى نفسها مشتتة بين هذه الدول ذات السيادة، التي وافقت على احترام مبدأ "عدم انتهاك الحدود الموروثة من الاستعمار والمنصوص عليها في ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية عام ١٩٦٣.

إنَّ مشكلة البناء الوطني تعاني منه العديد من الدول الافريقية، خاصة وانها حديثة التجربة السياسية في تكوين الدولة عقب عقود طويلة من الاستعمار الاجنبي المظلم والذي كرس فكرة القبيلة والعشيرة في العديد من مستعمراته، والذي يقف ورائها الى اليوم كوسيلة ضغط على الحكام الأفارقة اذا ما فكروا بالابتعاد عن ضمان مصالح الدول المستعمرة المتواجدة في بلدانهم.(٩)

٢. تهديد التنظيمات الإرهابية: تمكنت الجماعات الإرهابية من نشر إفكارها إلى ما وراء مركز تواجدها في مالي عبر المناطق القاحلة من الساحل، جنوب الصحراء؛ لتصل إلى الدول المجاورة التي ليس لها عضوية في

مجموعة دول الساحل الخمس، بما في ذلك بنين وساحل العاج وتوغو، لقد دمر عنف هذه الجماعات الاقتصادات المحلية الهشة وعرقل جهود المساعدات الإنسانية في المنطقة.

هناك محوران مهمان في إطار التطرف العنيف وعدم الاستقرار في منطقة الساحل الافريقيهما : المحور الأول: يتمثل بـ: مالي وجوارها المباشر، بوركينا فاسو والنيجر، على الساحل الغربي، حيث تنشط العديد من الجماعات المرتبطة بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، والتي بايع بعضها تنظيم الدولة الإسلامية في السنوات الأخيرة.

أما المحور الثاني: يشمل حوض بحيرة تشاد، الذي يضم نيجيريا والنيجر وتشاد والكاميرون، والتي كانت تعاني منذ البداية– خاصة نيجيريا– من إرهاب جماعة بوكو حرام، ومنذ عام ٢٠١٦ مجموعة منشقة من ظهرت بوكو حرام وأعلنت ولاءها لتنظيم "داعش".

٣. المنافسة الدولية واختلاف المقاربات الأمنية: من التحديات والمشاكل التي تهدد الوضع الأمني في منطقة الساحل والصحراء عدم وجود توافق في رؤى الوضع في الدول في التعامل مع القضايا الأمنية واستراتيجيات التعامل معها، المسألة التي تم حلها في قضية الأراضي التابعة لعصبة القوى العظمى في المحيط الهادئ، ومن أجل استقرارها؛ كانت هناك بعض كما أنّ البلدان لديها أسلوب يتسم بالتحفظ والتناقض في منطقة الساحل والصحراء نفسها.

بناءً على ذلك، فإنَّ الاستراتيجية الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية تختلف في مواجهة التهديدات والعمليات الإرهابية وأنشطة الجماعات المسلحة في المنطقة عن السلوك الأوروبي الفرنسي، ونتج عن ذلك منافسة في آفاق الأمن الدولي في الساحل الافريقي، إذْ يوجد رفض جزائري للسلوك الأمريكي في إنشاء القيادة العسكرية الأمريكية في إفريقيا (أفريكوم)، في حين أنَّ هناك ترحيبًا بذلك من دول أفريقية أخرى، تَعد نفسها الشريك الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية، وبعض دول المنطقة تنظر إلى الوجود العسكري الأمريكي والفرنسي على أنه ضرورة حتمية لمواجهة الوضع الأمني المتصاعد، لمواجهة الجماعات المسلحة وعملياتها الارهابية، ومن هذه الدول ايضا من يرى بأن القوات الفرنسية يجب ان تغادر اراضيها، وهذا بدوره يخلق تنافسا حقيقيا بين الدول الكبرى والدول الصاعدة التي تبحث عن موطأ قدم لها في منطقة الساحل الافريقي.

ثانياً: التحديات الاقتصادية

تعاني منطقة الساحل الإفريقي من عدة اختلالات اقتصادية، وفساد سياسي ومالي وهشاشة وتدهور على المستوى الداخلي، فتصنف معظم هذه الدول على أنَّها أقل دول العالم نمواً، بالإضافة إلى الديون الخارجية الكبيرة التي تعاني منها هذه الدول، وبحسب احصاءات مجموعة بنك التنمية الافريقي والاتحاد الافريقي واللجنة

الاقتصادية لأفريقيا، اذ قدر الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية الأفريقية المجاورة لمنطقة الساحل الأفريقي (تونس والجزائر والمغرب) بنحو ١١ ضعف الناتج المحلي الإجمالي لتشاد وموريتانيا ومالي والنيجر.(١٠)

كما تعد دول الساحل الافريقي من بين أدنى دول العالم مرتبة على مؤشر رأس المال البشري، الذي يقيس مدى اسهام الصحة والتعليم في انتاجية الجيل التالي من القوة العاملة، كما تواجه المجتمعات المحلية في دول الساحل والصحراء أزمات اقتصادية صعبة وضغوطاً متزايدة على الأراضي والموارد والتوظيف؛ ما يجعلها ضمن تصنيفات الدول الأكثر ضعفاً في العالم، ونتيجة لذلك تراجعت النيجر وتشاد ومالي لسنوات عدة إلى اقل الدول في دليل التنمية البشرية للأمم المتحدة، والذي يعمل على قياس المؤشرات الأساسية، مثل: الصحة والتعليم ومستوى المعيشة، وعلى العكس من ذلك، فالملاحظ أنَّ أرقام المجموعة على المستوى الوطني هي الأخرى، لا تعكس النسبة الحقيقية للفقر، والضعف في المجتمعات الأكثر عرضة للخطر.

المبحث الثاني

المتغيرات المؤثرة في الاستراتيجية الامريكية تجاه دول الساحل الافريقي

أضحت منطقة الساحل، والصحراء ساحة جديدة للتنافس على النفوذ والهيمنة على صعيد الدول الاقليمية والدول الكبرى، وذلك في ظل تشابك العديد من العناصر والمحددات لأهمية المنطقة الاستراتيجية ومن بين ذلك الملفات والقضايا المحورية، ومنها: الأمن والإرهاب، والهجرة والاستثمارات، التي يشكل التفاعل معها نقطة انطلاق مهمة للحصول على موطئ قدم في المنطقة. وبدأت المنطقة تشهد تحركات عدة من الدول الاقليمية ،والدول الكبرى خلال هذه الفترة على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية وغيرها، بهدف تحقيق المزيد من المكاسب الاستراتيجية التي تعزز وجودها في هذه المنطقة الغنية بالموارد الطبيعية، وكذلك لأهمية موقعها الجيواستراتيجي.

المطلب الأول

المتغيرات الداخلية

تضم منطقة الساحل الافريقي مجموعة من الدول الهشة، والتي تعاني من ازمات سياسية واقتصادية واجتماعية اثرت بشكل او بأخر على مشاريع التنمية والتحديث والتطوير، مما يجعلها عاجزة عن مواجهة التحديات الداخلية والخارجية، وهذه الازمات يمكن اجمالها بالاتي: (١١)

١-ازمة بناء الدولة وضعف المؤسسات السياسية: تعاني المجتمعات في دول الساحل الافريقي غياب التوافق، وضعف الآليات المتبعة لمأسسة عملية الحوار السياسي أو منع الانهيار الأمني. ومن جانب اخر، فأن العملية السياسية في جميع بلدان الساحل الافريقي تتميز باختلالات هيكلية عميقة، بالإضافة الى طبيعة الانظمة السياسية المغلقة وضعف المشاركة السياسية، وانعدام وتقييد حرية التعبير والاعلام، فضلا عن استمرار تأثير

المؤسسة العسكرية في هذه الدول بصفتها عاملا حاسما في ادارة الانتقال السياسي، وكذلك علاقة ذلك بالمأسسة وهي السمة الغائبة لدى جميع دول الساحل الافريقي، ولذلك يربط (صموئيل هنتنغتون) بين المأسسة والمشاركة السياسية والاستقرار السياسي، اذ يرى بأن " تحقيق الاستقرار السياسي مرهون بمدى بناء مؤسسات سياسية تنظم المشاركة السياسية وتحول دون انعدام الاستقرار".(١٢)

١. الطبيعة الاجتماعية المفككة في دول الساحل: يغلب على مجتمعات دول الساحل الافريقي الطابع الاثني والقبلي والعرقي مما جعل مستوى التجانس الاجتماعي ضعيفا، وحركات الاندماج المجتمعي صعبة، خاصة مع غياب ثقافة سياسية وطنية موحدة، مما نتج عنه ازمات مثل دارفور في السودان، والطوارق في مالي والنيجر، والاضطرابات العرقية في موريتانيا، والصدامات الاثنية في تشاد.(١٣)

٢. عدم فعَّالية التعليم والديموغرافيا كمفتاح لقضايا الاستقرار: تعاني دول منطقة الساحل من فكرة تقليل دور التعليم والديموغرافيا كأدوات فاعلة في تحقيق التنمية والأمن. وهكذا تظل هذه الدول غير قادرة على أداء مهامها الرئيسية، ومن ثم يستمر ضعفها، وتقل شرعيتها، وهو ما يؤدي إلى عدم الاستقرار بها.

٣. إقرار اغلب المؤشرات الاستراتيجية باحتمالات فشل عدد من دول الساحل الافريقي في المستقبل المنظور، نظرا لضعف الاندماج المجتمعي والعجز الاقتصادي وضعف البناء السياسي لهذه الدول، وهو ما يؤثر على الامن الجهوي لدول الساحل الافريقي.

يمكن القول، أنَّ الفشل المتراكم في دول الساحل الأفريقي يمكن ارجاعه لعدة أسباب أخرى منها العوامل الاستعمارية المختلفة ،وتقسيماتها والتي لم تراعي الحدود الأنثروبولوجية الأمر الذي جعل من منطقة الساحل الافريقي من اسوء المناطق التي تعاني من الازمات الداخلية، وكذلك الضعف في إدارة ازماتها المتراكمة، ومن بين الاسباب والتهديدات السياسية لهذه المنطقة هي، ضعف الاطار العام للدولة من خلال وجود انقسام الترابط الاجتماعي، اذ تدفع مخاطر التفرقة الاجتماعية لانهيار الدول، كما يصبح الاستقرار موضوع تهديد من خلال انقطاع الاستمرارية السياسية الذي يزود السلطة بالشرعية الضرورية لممارسة مهامها، بالإضافة الى انتشار الفساد السياسي وضعف الاداء المؤسسي، أدى إلى غياب وضعف فلسفة المواطنة في هذه الدول لاستحالة بناء اليات الوقاية، أو حل النزاعات الداخلية ذات الفعالية والمصداقية مما يجعل من تدخل طرف اجنبي ثالث امرا ضروريا.(١٤)

المطلب الثاني

المتغيرات الاقليمية

أولاً: الجزائر

يمثل الساحل الأفريقي العمق الاستراتيجي للجزائر، فلا يمكن إهمال أهمية هذا الامتداد أو إغفال مكانته من خارطتها الجيوسياسية، حيث لا يمكن تجاوز حقيقة أن الجزائر بلد أفريقي يقع على البوابة الشمالية لإفريقيا، وأحد أهم ركائز ثالوثها الاستراتيجي (الجزائر، مصر، جنوب إفريقيا) وأكبر دولها من حيث المنطقة بعد تقسيم السودان إلى دولتين.

كما في ظل التحولات الإقليمية التي شهدتها المنطقة العربية فيما عُرف بـ(الربيع العربي)، وانعكاسات ذلك على الأمن في منطقة الساحل الأفريقي، وتحديداً الأزمة في مالي، أعطت هذه التطورات قضية الأمن في منطقة الساحل الإفريقي أهمية واضحة، وهذه التطورات لها ارتباط وثيق بمتطلبات تحقيق الأمن القومي في الجزائر، والتي سعت من خلال تجربة سياستها الخارجية إلى تحقيق الأمن في منطقة الساحل الإفريقي ودفع عجلة التنمية والأمن، وتقديم برامج وخطط وآليات دبلوماسية لاستيعاب المخاطر الأمنية للمنطقة، وعلى رأسها ظاهرتا الإرهاب والجريمة المنظمة، مستغلة خبرتها الطويلة في هذا المجال، بامتلاكها رؤية وخطوط رئيسية تشكل النهج الجزائري.(١٥)

وعلى الصعيد الامني، أولت الدبلوماسية الجزائرية اهتماما كبيرا في أجندتها السياسية لقضايا القارة الأفريقية بشكل عام وخاصة في المناطق التي تعتبر حساسة للأمن القومي الجزائري، مثل منطقة الساحل الأفريقي.

واستطاعت أنْ تتبنى مقاربة أمنية شاملة في سبيل مواجهتها للتهديدات الأمنية اللاتماثلية النابعة من منطقة الساحل الأفريقي بناء على خبرتها العملية مع ظاهرة الإرهاب، وقامت هذه المقاربة بالأساس على توثيق علاقاتها السياسية والدبلوماسية مع دول الساحل الأفريقي لتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة، سواء عبر سلسلة من الحوارات المتبادلة مع هذه الدول، أو عبر إجراء المشاورات وعقد الاجتماعات رفيعة المستوى، أو عبر العمل على إنهاء النزاعات وحل الأزمات القائمة في المنطقة، أو عبر الدفع باتجاه تدعيم الجهود الإقليمية لمكافحة الإرهاب.

وقد اعتمدت هذه المقاربة على أطر وآليات عدة، سواء من خلال مبادرة الاتحاد الأفريقي للتعامل مع الإرهاب في منطقة الساحل، أو من خلال اتفاقية الجزائر عام ١٩٩٩ بشأن منع ومكافحة الإرهاب، أو من خلال بروتوكول اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية بشأن منع ومكافحة الإرهاب، أو عبر التعاون الإقليمي بين دول المنطقة، أو عبر تطوير البنية المؤسساتية للقارة الأفريقية، أو من خلال الوساطة الجزائرية في أزمة الطوارق، أو عبر وضع آليات اقتصادية واجتماعية وتنموية لمواجهة هذه التحديات، أو من خلال تفعيل مبادرة آلية الشراكة

الجديدة لتنمية أفريقيا (النيباد) لتطوير مجالات التنمية بأفريقيا وتحقيق السلم والتنمية المستدامة بها، أو عبر تعزيز التعاون الاقتصادي الثنائي أو متعدد الأطراف مع دول الساحل الأفريقي، من خلال تأسيس شبكة للتبادل الاقتصادي مع تلك الدول، وذلك في إطار دعم تعاون الجنوب– الجنوب بدءا من وضع إطار للتعاون الجهوي أخذ شكل مؤتمر التعاون الصحراوي، بهدف تعزيز التكامل الإقليمي وتطوير شبكة الاتصال من خلال بناء المنشآت القاعدية كمشروع الطريق العابر للصحراء، أو عبر المبادرات الاجتماعية والثقافية كتنفيذ مشروعات الإعمار لصالح السكان المحليين، أو إنشاء صندوق لدعم أنشطة الإعمار، وتقديم مساعدات للصندوق بقيمة ١٧٦ مليون يورو من طرف كل من الجزائر ومالي، إلى جانب إعانات دولية أخرى.(١٦)

ثانياً: ليبيا

من المعلوم أنَّ الدور الليبي في منطقة الساحل الافريقي له تأثير كبير، وبالأخص يعد هذا الدور الفاعل يعود إلى حقبة السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، فوصلت إلى استعمال القوة العسكرية في بسط نفوذها على الاراضي التشادية مثلاً، لكن الضغوطات الدولية في تلك الفترة أدت بالرئيس الليبي السابق معمر القذافي إلى الانسحاب من تشاد، وهذا أدى الى إتباع ليبيا استراتيجية جديدة تجمع ما بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة وما بين بسط النفوذ السياسي من جهة اخرى.

وفي ظل فترة التسعينيات من القرن المنصرم ، واثناء فترة حكم معمر القذافي، تحولت الأراضي الليبية إلى معسكرات؛ لتدريب أهم الفصائل المتمردة بالساحل الافريقي، والأخص الطوارق؛ لذلك تعد ليبيا الأرض الخصبة؛ لمختلف التهديدات؛ ولانعدام الأمن، وعدم الاستقرار بالمنطقة بصورة عامة؛ لتتحول الى مصدر رئيسي لتصدير مختلف التهديدات في عالمنا اليوم، وعلى رأسها انتشار السلاح والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية والارهاب.(١٧)

وبعد تغيير النظام السياسي في ليبيا عام ٢٠١١ والاحداث التي لحقت هذا التغيير من خلال التدخل العسكري لقوات حلف الناتو وغيرها، وكذلك تغيير المعطيات الجيوسياسية التي كانت تضع ليبيا قوة اقليمية فاعلة ويحسب لها حساب في ميزان القوة الاقليمية الى جنب الجزائر، وهذه الاخيرة فسح لها المجال لتمارس دورها بقوة من خلال نشاطاتها الدبلوماسية والاستخباراتية في المنطقة بعد الفراغ الاستراتيجي للدور الذي كانت تمارسه ليبيا في زمن معمر القذافي.

وعلى صعيد مختلف، فأن ليبيا لعبت ادوارا غير مقبولة خاصة فيما يتعلق بتحريك التمرد لقبائل الطوارق في عدد من دول منطقة الساحل الافريقي وعلى وجه الخصوص في النيجر وتشاد، مما ادى الى حدوث توترات مع الدول المحيطة بها، اذ كانت تطالب وتدعم اقامة دولة تجمع فيها قبائل الطوارق المتواجدين في المناطق المختلفة من الصحراء الكبرى ومنطقة الساحل الافريقي، مما ادى الى تهديد الوحدة الوطنية لكل بلد معني بهذا

الامر. كما عملت ليبيا على انشاء تحالف اقتصادي يضم ٢٨ دولة افريقية وحتى الدول المغاربية منها باستثناء الجزائر التي كانت رافضة لكل السياسات الليبية في المنطقة من خلال المساس بالوحدة الوطنية والهوياتية لدول المنطقة عن طريق التهديد بانفصال الجماعات المسلحة بجميع المنطقة لإنشاء دولة مستقلة على حساب استقرار الدول الاخرى.

إنَّ ما يحصل في منطقة الساحل الافريقي مترابط الى حد بعيد بين ما يحصل في ليبيا وكذلك الازمة في مالي من خلال مجموعة من العوامل، منها: (١٨)

أ. عامل الارتباط القاعدي، والذي يتجسد في التشابك المتبادل بين التنظيمات الجماعية المسلحة، ومثال هذا التشابك هو العلاقة ما بين تنظيم القاعدة في بلاد المغرب العربي وحركة التوحيد والجهاد غرب افريقيا.

ب. عامل الارتباط الاثني، والذي ينصرف من خلال فئة انتشار الطوارق في الجنوب الغربي الليبي وعلاقات القرابة الوثيقة مع نظرائهم الذين يقطنون بالشمال المالي، وهذه الفئة استخدمها الرئيس الليبي السابق معمر القذافي لدعم نظامه حتى سقوطه.

ج. عامل الارتباط الامني، حيث الفراغ في ليبيا والذي يوصف بالمتشابك والمعقد نتيجة للانقسامات الداخلية، كذلك يقابله عدم استقرار امني في منطقة الساحل الافريقي مما أفرز انتشاراً كبيراً؛ لأنشطة الجريمة المنظمة منها تهريب المخدرات، تجارة السلاح، واختطاف الرهائن وغيرها؛ لتمثل مصادر مالية كافية للجماعات والتنظيمات المسلحة في ممارسة أدوارها في المنطقة.

د. الحدود غير المراقبة، مما يسهل على الجماعات المسلحة من التواصل بطريقة أكثر سهولة، بما ينعكس عليها من اتصال وثيق يمنحها اكثر قوة في المنطقة، وهذا بدوره يعمق المأزق الأمني لمنطقة الساحل والصحراء الافريقية.

في ظل هذا الفضاء الجغرافي الذي اصبح مصدرا لتفاقم الازمات والتهديدات العابرة للأوطان من خلال زعزعة الاستقرار في منطقة الساحل الافريقي ككل، من خلال انتشار الاسلحة بشكل كبير والسيطرة عليها من قبل الجماعات المسلحة، وهو ما يشكل خطرا على الأمن القومي لدول الساحل الافريقي والدول الاقليمية المحيطة بها.

المطلب الثاني

المتغيرات الدولية

في الغالب ما تتردد القوى الغربية في التدخل عسكريًا في بؤر التوتر التي تؤثر على مصالحها الوطنية، والسبب في ذلك يعود إلى العواقب التي تترتب على هذا التدخل، وهذا التردد يعود إلى التداعيات السياسية للتدخل، وتكلفته في المعدات والتجهيزات، وذلك بحكم التجربة، فهي تعلم أن قرار التدخل وتوقيته بيدها، لكن قرار الانسحاب ليس بيدها، أو على الأقل بظروفه وترتيباته، كما تدل على ذلك التدخلات الدولية في منطقة الساحل الافريقي.

أولاً: فرنساً

من المعلوم أنَّ المتغير الفرنسي هو الفاعل التاريخي والتقليدي الأكثر نفوذاً في منطقة الساحل الأفريقي، على مستويات عدة، منها: اقتصادي، وسياسي، وعسكري، واجتماعي، وحتى الثقافي منها. اذ تعد فرنسا الشريك الاقتصادي الاول لدول الساحل الافريقي، وقد اعتمدت على تسويق نفسها افريقيا على تغيير طبيعة علاقتها مع (الدول الفرانكفونية) من التبعية الى الشراكة، اضافة الى دعمها للأنظمة الصديقة لها في القارة، فساندت فرنسا نظام الرئيس ادريس ديبي في تشاد لمواجهة المعارضة التشادية السياسية والمسلحة، وبعد ذلك حدثت توترات بين العلاقات الفرنسية التشادية، واستغلت الولايات المتحدة الامريكية هذا التوتر وعملت على توطيد علاقاتها مع تشاد، فتمكنت من فتح الباب امام الشركات الامريكية للدخول بثقلها في الاستثمارات النفطية في تشاد، لكن سرعان ما ادركت فرنسا مخاطر التغلغل الامريكي في المنطقة، فعملت على اعادة توطيد علاقاتها مع تشاد مرة اخرى.(١٩)

ومن جانب أخر، أنَّ التعاون الأمني بين فرنسا ودول الساحل الأفريقي، بقدر ما تحكمه روابط تاريخية وثقافية، تحكمه من ناحية أخرى علاقات اقتصادية لا يمكن إغفال أهميتها في الدور الفرنسي في المنطقة، والتي زادت حدتها في ظل التحولات الجيوسياسية التي تشهدها المنطقة.(٢٠)

ما بين إحياء الأرث الاستعماري وضرورة المحافظة على المصالح الاستراتيجية في منطقة الساحل الافريقي، فأن فرنسا لم تتوان عن اختيار الحلول العسكرية في تعاملها مع دول المنطقة، على غرار عدد من المناطق الاخرى للقارة ككل، بالإضافة الى ظهور فواعل دولية اخرى منافسة لها بمنطقة الساحل الافريقي منها الولايات المتحدة الامريكية والصين وروسيا. وهذا يعني ان فرنسا لها ثقل كبير للتنقل في افريقيا من خلال ثلاث قواعد رئيسية لتحتل الجزء الغربي من افريقيا، وهذه القواعد هي: (٢١)

وهناك مصالح متبادلة ومتشابكة لأنَّ دول المنطقة ومن خارجها يستفيدون، بشكل أو بآخر من الوجود العسكري الفرنسي في المنطقة، وخاصة بعض الأنظمة الاستبدادية في المنطقة، وأصبح هذا الوجود ريعًا أمنيًا

وسياسيًا واقتصاديًا، وغالبًا ما تكون البلدان في المنطقة الأكثر انتقادًا للوجود الفرنسي هي الأكثر استفادة منه.(٢٢)

كما تدخلت فرنسا بقواتها العسكرية في العام ٢٠١٤ والتي اطلق عليها اسم عملية (برخان) (٢٣)، والتي تهدف في توجهاتها الى مكافحة الارهاب في منطقة الساحل الافريقي، لكن غياب تحديد المدة الزمنية لهذه العملية كان غامضا وهو ما يثير الشك بخفايا الحقيقة التي تكمن وراء هذه العملية، خاصة وانها تهدف الى تدعيم حماية منشآتها الاقتصادية خصوصا في البلدان المعنية بهذه العملية العسكرية، وهذه البلدان هي موريتانيا ومالي وتشاد بالإضافة الى بوركينا فاسو. تعتمد عملية برخان على نظام من القوات الموجودة مسبقًا في منطقة الساحل (يقدر بنحو ٣٠٠٠ جندي)، تضمن فرنسا من خلاله وجودًا مستمرًا في المنطقة، ومن خلالها تزود القوات المسلحة الفرنسية بنقاط دخول استراتيجية على كل من الغرب والجزر والجبهات الشرقية، مما يعطيها فاعلية كبيرة على الأرض. وتأتي العملية في إطار دعم التدخل الفرنسي في إفريقيا إلى الحد الذي تحافظ فيه باريس على مكانتها كقوة عالمية. في الواقع ، تستمد فرنسا الكثير من شرعيتها داخل المؤسسات الدولية من خلال الدور المركزي الذي تلعبه في إدارة النزاعات داخل القارة السمراء. وذلك بتأمين استمرار وجودها العسكري في القارة، بعد فترة الاستعمار، من خلال خمس قواعد عسكرية دائمة، بالإضافة إلى تعزيز عملياتها الخارجية (OPEX).(24)

وكذلك عملت فرنسا على دعم ومشاركة الجنود الأفارقة في عمليات حفظ السلام من خلال برنامج (RECAMP)، وعملت على نشر قواتها في غرب افريقيا لمحاربة التهديد المتصاعد للجماعات الاسلامية، وقامت بنشر قواتها العسكرية في منطقة الساحل الافريقي لمواجهة هذا التهديد دون ان تحدد الوقت الذي تخرج فيه من المنطقة عقب اتفاقات دبلوماسية مع تشاد ومالي والنيجر وبوركينا فاسو وموريتانيا.(٢٥)

كما ساهمت أخطاء فرنسا في مالي في تغيير ميزان القوى داخل البلاد، وحتى الآن يبدو أنها لصالح معارضي الوجود العسكري الفرنسي، لكن هذا لا يبدو كافياً لتفسير قرار الانسحاب وما يترتب عليه من تداعيات على النفوذ الفرنسي في المنطقة، اذ أن هناك حسابات جديدة لفرنسا في منطقة الساحل الافريقي، ويمكن تفسير ذلك بشكل أساسي في ضوء تنامي نفوذ منافسيها الدوليين ، مثل روسيا والصين.

ويمكن تضمين الحسابات الجديدة لفرنسا، كالآتي: (٢٦)

١. تقليص الوجود العسكري الميداني، اذ قررت خفض عدد القوات من ٥١٠٠ جندي إلى أقل من ٢٥٠٠ جندي بنهاية عام ٢٠٢٣ ، وإعادة توزيع تلك القوات في المثلث الحدودي بين مالي والنيجر وبوركينا فاسو.

٢. الاعتماد بشكل أكبر على القوات الخاصة الأوروبية (تاكوبا)، التي تتولى مهمتها التدريب والتأهيل والتعاون مع الجيوش المحلية، وعلى حد تعبير وزيرة القوات المسلحة الفرنسية: "تنوي فرنسا الانتقال من عملية عسكرية لآلية تعاون"، ما يعني أن باريس تتبنى خطة أمنية تقوم على القيادة من الخلف في مواجهة الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل، بدلاً من قيادة المواجهة الميدانية كما فعلت في مالي، والتي جعلها موضع انتقادات شديدة وصلت إلى حد المطالبة بانسحابها.

٣. التواجد بالقرب من مصالحها الحيوية، اذ تشير إعادة توزيع قواتها في المنطقة الثلاثية الحدودية بين النيجر ومالي وبوركينا فاسو إلى أن فرنسا تريد أن تكون قواتها قريبة من مناجم "اليورانيوم" والنفط والغاز ومناجم الذهب في النيجر للحماية والحراسة سواء من جماعات أو قوى إرهابية أو قوى معارضة للوجود الفرنسي في المنطقة.

كما إنَّ فرنسا استغلت الانقلاب العسكري في مالي لإعادة النظر في استراتيجيتها العسكرية في منطقة الساحل الافريقي، بعد أن اقتنعت بأن الحل العسكري التقليدي لا يمكن أن يحسم المعارك ضد الجماعات المسلحة التي تعمل بمنطق مختلف، وبالتالي تستغل الدولة الشعبية، العداء للقوة الاستعمارية السابقة، كما ان فرنسا ستعيد تركيز قواتها بدعم أوروبي بالقرب من المناطق الأكثر حيوية لمصالحها ومصالح الغرب، مع العلم أن الانسحاب سيفتح الطريق أمام زيادة النفوذ الروسي والصيني في منطقة الساحل الافريقي، وهو أيضًا مدركاً لمحدودية قدرات الجيوش المحلية على تأمين الاستقرار والأمن في دول هذه المنطقة، وهذا يعني فتح المنطقة أمام منافسة فوضوية ستكون تداعياتها خطيرة في المستقبل.

ثانياً: روسياً

لاشك أنَّ روسيا تسعى إلى إعادة تأكيد نفسها، كقوة عظمى ومؤثرة وحاضرة في القارة الافريقية عامة، والساحل الأفريقي على وجه الخصوص، والسبب في ذلك يعود الى أهمية منطقة الساحل في السياسة الروسية نظرًا لموقعها الاستراتيجي كمفترق طرق يربط بين المناطق المهمة في القارة الأفريقية، وهذا بدوره يمكن لروسيا من نسج علاقات طيبة مع دول المنطقة لضمان دعم أكبر على المستوى الدولي وتحديدا في مواجهة العقوبات الغربية والأمريكية، بالإضافة إلى الاستفادة من الفرص الاقتصادية المتاحة في المنطقة من أجل الوصول إلى الموارد والثروات الأفريقية، نظرًا لحاجة موسكو الحيوية لإقامة تحالفات تجارية مع الدول الأفريقية، بما في ذلك فتح أسواق جديدة لتوسيع المبيعات العسكرية الروسية، والمساهمة في إنشاء تطوير الأسواق الناشئة بسرعة، مما يساهم في التخفيف من آثار العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها منذ عام ٢٠١٤، في الوقت نفسه، القرب من مناطق النفوذ الجيوسياسية في شرق وشمال القارة، بهدف تعزيز النفوذ والوجود الدولي.

كما تعمل روسيا على إقامة علاقات ذات طابع اقتصادي وتجاري مع دول الساحل الافريقي، من اجل الحصول على فرص استثمارية من شأنها ان تكون مؤثرة من الناحية الايجابية في الاقتصاد الروسي، وهذه الفرص متمثلة في مشاريع الطاقة، وتطوير الطاقة النووية، وكذلك بيع الأسلحة الروسية. اذ تسيطر موسكو على ٣٧,٦٪ من سوق السلاح الأفريقي، وفي عام ٢٠١٩ أبرمت شركة "روسو ورون إكسبورت" الروسية عددًا من صفقات الأسلحة مع بعض دول المنطقة مثل بوركينا فاسو ومالي ونيجيريا وأنغولا. كما يشكل الاستثمار في قطاعات النفط والغاز والطاقة النووية نقطة قوية من نفوذ الاقتصاد الروسي في المنطقة. اذ تسعى موسكو للحصول على الموارد الطبيعية من الدول الغنية في المنطقة، مثلا الكاميرون وتشاد ونيجيريا ومالي وبوركينا فاسو، وكذلك تستورد بعض الموارد المعدنية مثل الماس من وسط إفريقيا والبوكسيت من غينيا والبلاتين من زيمبابوي، وهذا يمنحها فرصة للتنافس مع الدول الكبرى في المنطقة ويجعلها دولة مؤثرة في الصراعات الموجودة في هذه المنطقة.(٢٧)

تمتد طموحات روسيا في إفريقيا إلى ما هو أبعد من منطقة الساحل الافريقي، وهذا يشكل مصدر قلق في حسابات دول الاتحاد الأوروبي، فيتوجب عليه أنْ يتفهم ازدياد النفوذ الروسي في هذه المناطق الحيوية خاصة وأن صراعه مع روسيا– الذي أشعلته حرب الرئيس فلاديمير بوتين على أوكرانيا– بدأ يمتد إلى مناطق مختلفة، بما في ذلك تلك الموجودة في إفريقيا، اذ تحتاج استراتيجية الاتحاد الأوروبي في منطقة الساحل إلى ادراك مخاطر النفوذ الروسي، لكن يجب تجنب التركيز على ابعادها من منطقة الساحل، لجعل المساعدة الروسية غير جذابة لحكومات منطقة الساحل، عندها سيحتاج الاتحاد الأوروبي إلى اعتماد نهج مرن لقيمه عندما يتعرضون للخطر في العلاقات مع أي حكومة من حكومات دول الساحل الافريقي خاصة فيما يتعلق بمهمات التدريب او المهمات العسكرية، ويجب أن يأخذ الاستقرار الأولوية في ذلك.(٢٨)

كما يشكل المتغير الأمني والعسكري أحد الركائز المهمة في السياسة الروسية في منطقة الساحل الافريقي، وذلك في اطار الجهود التي تبذلها روسيا لتطوير التعاون مع دول المنطقة من خلال ابرام الكثير من الاتفاقيات منها في اطار الدفاع المشترك وتعزيز بيع الأسلحة الروسية الى جيوش المنطقة، وتعزيز دور جماعة (فاغنر) العسكرية، وقد وقعت موسكو أكثر من ٣٠ اتفاقية أمنية مع دول القارة، بما في ذلك مالي ووسط إفريقيا والنيجر وبوركينا فاسو والكاميرون وغامبيا وغانا وغيرها. ومع تصاعد الأزمات الأمنية في المنطقة وتزايد نشاط التنظيمات الإرهابية، إذْ سعت بعض دول المنطقة للحصول على الخبرة الأمنية الروسية من خلال شراء أسلحة ومعدات عسكرية روسية، اذ تشير التقديرات إلى اعتماد الجيش المالي على أسلحة روسية الصنع، وكذلك الجيش التشادي الذي يعتمد على السلاح الروسي في تسليحه بنسبة ٩٠٪، يقابلها إرسال مستشارين أمنيين

إلى دول مثل وسط إفريقيا، وتوظيف شركة عسكرية "فاغنر" التي ينتشر أعضاؤها في بعض دول المنطقة مثل ليبيا ووسط إفريقيا ومالي، والسودان وجنوب السودان وتشاد والكاميرون.(٢٩)

وفي إشارة إلى الجهود المبذولة لتعزيز نفوذها في المنطقة، بدأت روسيا في بناء بعض قواعدها العسكرية الخاصة في المنطقة، مثل افتتاح القاعدة العسكرية في السودان، وفقًا لاتفاق أبرم بين البلدين في ديسمبر ٢٠٢٠ م، كما تدرس بناء قاعدة عسكرية لها في وسط إفريقيا. وهذا يفتح الطريق أمام بناء قواعد عسكرية روسية أخرى في بعض الدول الساحلية ، بهدف تطويق التحركات الفرنسية والأوروبية، وتقديم موسكو نفسها كبديل للدور الفرنسي في الحرب على الإرهاب في المنطقة.

ثالثاً: الصين

تعد الصين مثالاً آخر على إظهار القوة في منطقة الساحل الافريقي، إذْ تستغل حاجة إفريقيا للتنمية، وتوظيفها؛ لخدمة طموحاتها القيادية، واذا كان تأثير فرنسا في الساحل الافريقي يتغذى من عمق علاقاتها التأريخية ببلدان المنطقة وخصوصية هذه العلاقات، واذا كان تدخل الولايات المتحدة الامريكية في المنطقة هو تدخل ظاهري لمكافحة الارهاب وغيرها من الذرائع التي تستخدمها لحماية نفوذها وتغلغلها في المناطق التي تحوي على موارد الطاقة، فإنَّ الوصول الصيني إلى الساحل الافريقي تميز بالهدوء والثبات، وغلبت عليه اللغة الاقتصادية من استثمار وتعاون وتبادل تجاري ..الخ، مما أثار حفيظة وامتعاض القوى الكبرى ذات المصالح والرهانات الاستراتيجية في المنطقة.(٣٠)

كما اتسعت مشاركة الصين العسكرية جنبًا إلى جنب مع مبادرة الحزام والطريق التي تم إطلاقها في عام ٢٠١٣، والتي تعزز المصالح الاقتصادية والاستراتيجية الصينية وتوفر بديلاً لاستراتيجيات الاتجاه والهيمنة للكتلة الغربية. وتبذل بكين جهودًا كبيرة لتعزيز نموذجها الأمني في منطقة الساحل كنموذج دفاعي وتعاوني، مع التركيز على التدريب على مكافحة الإرهاب وحماية البنية التحتية في تعاونها مع تشاد والنيجر وبوركينا فاسو ومالي، كما تعمل وحدتها القتالية في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة متعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (مينوسما) (٣١) على حماية الأفراد الصينيين والأجانب وكذلك البنية التحتية الحيوية.(٣٢)

وعلى صعيد أخر، فإنَّ ملف الطاقة يمثل أهم محاور التنافس بين الصين والولايات المتحدة الامريكية في افريقيا بشكل عام وبعض الدول الافريقية في الساحل الافريقي على وجه الخصوص، اذ تظهر معالم هذا التنافس في دول مثل الجزائر، نيجيريا، تشاد، الغابون، السودان وأنغولا، فهي تحتوي على مخزونات عالية من النفط الخام التي تشكل اهمية كبيرة بالنسبة للصين والولايات المتحدة الامريكية وأوربا.(٣٣)

وتتطلع الصين غلى تعظيم المصالح الاقتصادية والتجارية في المنطقة من خلال خلق اسواق تصديرية للسلع الصينية المصنعة، والعمل على تهيئة بيئة مؤاتيه للأعمال التجارية بين الصين ودول الساحل الافريقي عبر ادوات

عديدة من ابرزها (منتدى التعاون الصيني- الافريقي)، الامر الذي يدفعها الى تعزيز عمليات التبادل التجاري وتوسيع النفوذ البحري الصيني في القارة الافريقية من الشرق الى الغرب من اجل فتح قنوات اتصال مع العالم الخارجي. ومع ذلك يعد الميزان التجاري بين الصين ومنطقة غرب افريقيا غير متماثل، اذ تستورد دول المنطقة من الصين اكثر من ٣٧ مليار دولار، في حين تصدر هذه الدول للصين بقيمة ٩,٦٣ مليار دولار، وقد تصدرت دولتا نيجيريا وغانا قائمة الدول المصدرة للصين، وهذا يجعل من الصين شريكا اقتصاديا وتجاريا مثاليا بالنسبة الى هذه الدول الافريقية.(٣٤)

يمكن القول أنَّ النفوذ الصيني في افريقيا بشكل عام ودول الساحل الافريقي على وجه الخصوص، سيستمر بإتباعها استراتيجية ثابتة من خلال تقديم المساعدات والمعونات المتعلقة بالمشاريع والاستثمارات، وبالتالي هي تسعى الى تحقيق الارباح على المدى الطويل، على العكس من الولايات المتحدة الامريكية التي تتبع القوة العسكرية في بسط نفوذها ومحاولة تقسيم مناطق النفوذ لتحقيق اهدافها.

المبحث الثالث

التفكير الاستراتيجي الامريكي تجاه دول الساحل الافريقي

في خضم التوجهات الامريكية نحو المناطق الحيوية ومنها دول الساحل الافريقي، يمكن القول إنَّ الاستراتيجية الامريكية تعتمد على تحقيق ثلاثة إنواعٍ من المصالح في هذه المنطقة بعد انحسار البعد الأيديولوجي في سياستها الخارجية مع نهاية الحرب الباردة، فالنوع الأول :هو من هذه المصالح هو البعد الأمني الجيواستراتيجي، والنوع الثاني: يحمل طابعاً اقتصادياً ويرتبط إلى حد كبير باهتمامها المتزايد بالثروة النفطية للمنطقة، وإما النوع الثالث: فإنَّه يتعلق برؤيتها للمنطقة من زاوية المنافسة التي أصبحت تتلقاها من القوى الاقتصادية الصاعدة، والتي بدورها تعتبر المنطقة مجالًا اقتصاديًا يسمح لها إذا استغلت بإحكام في فرض ارادتها على المستوى الدولي.

المطلب الأول

الدور الاستراتيجي الأمريكي في إعادة تنظيم التطورات السياسية والأمنية لدول الساحل الافريقي

ركزت سياسة الولايات المتحدة بعد نهاية الحرب الباردة في الساحل الأفريقي على الأهداف الإنسانية مثل التخفيف من حدة الصراع، وتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان، وتحسين الظروف المعيشية، وتسهيل التنمية الاقتصادية، كما ساعدت الولايات المتحدة الحكومات في مواجهة الجماعات المسلحة المتأثرة أو المدعومة من قبل الإرهابيين الدوليين، في حين أن عدم الاستقرار المتزايد في المنطقة لن يؤثر بشكل مباشر على المصالح الحيوية للولايات المتحدة، إلا أنه مع ذلك سيؤدي إلى تآكل عقود من الاستثمار الأمريكي في هذه الأهداف، وربما يقلل من جاذبية النماذج الغربية للحكم السياسي والاقتصادي بالنسبة للنماذج الصينية والروسية.

وتضع الولايات المتحدة الامريكية اولوية جديدة؛ لبناء السلام في الدول المهددة بالأزمات الداخلية والعنف الذي ينتشر في دول الساحل الافريقي، اذ تبنت استراتيجية جديدة تقوم على منع الصراعات في المناطق غير المستقرة ومنها منطقة الساحل الافريقي، والسبب في ذلك هو المصلحة الامريكية الحيوية في هذه المنطقة. إذ وصف الرئيس الامريكي (جو بايدن) الاستراتيجية الجديدة بأنها: "الوقاية عمل شاق لا يقاس بالأيام والاسابيع وانما بالسنوات والاجيال، ان نجاحاتها لم تكن ابدا واضحة مثل اخفاقاتها، وتتطلب منا ان نظل مركزين على السلام الدائم والاستقرار على اغراء المكاسب الاسهل والاكثر دقة".(٣٥)

تبرز الاستراتيجية الامريكية تجاه دول الساحل الافريقي في إطار تجديد العلاقة مع جميع دول العالم، إذْ تعَبّر هذه الاستراتيجية في جوهرها عن رؤية لشراكة أمريكية أفريقية في القرن الحادي والعشرين مدفوعة بتحولات عالمية ملحوظة، يتمثل أحد الدوافع في إدراك أهمية إفريقيا ومن بينها دول الساحل الافريقي للأولويات العالمية للولايات المتحدة، مثل النمو السكاني السريع، واحتوائها على الموارد الطبيعية الكبيرة، والتكتل الكبير للتصويت في الأمم المتحدة.

واقترحت الولايات المتحدة الامريكية اهداف استراتيجية عدة ، بما في ذلك التكيف مع المناخ وجهود الانتعاش الاقتصادي بعد (covid 19) إلى جانب الأهداف طويلة الأمد المتمثلة في الشفافية في الحكم والديمقراطية، والأولويات الأمنية لتحقيق هذه الأهداف، وكذلك ستركز الشراكة على الجهود الموسعة والأدوات الجديدة لإعادة ضبط العلاقة بين الولايات المتحدة ودول الساحل الافريقي من خلال إشراك وتعزيز المجتمع المدني والشتات الأفريقي في الولايات المتحدة الامريكية، فضلاً عن الاستفادة من القطاع الخاص وإعادة التوازن نحو المراكز الحضرية.

وهذه الاهداف هي: (٣٦)

١. صياغة الاستراتيجية على انها شراكة (امريكية– افريقية)، وهذه الشراكة هي خروج عن المبادرات الأمريكية السابقة حيال المنطقة الافريقية، وهو سلوك غير مسبوق في الاستراتيجية الامريكية تجاه هذه الدول، لان هؤلاء نادرا ما يتعاطفون مع المخاوف الاقتصادية والسياسية والامنية المشروعة لصناع القرار الأفارقة.
٢. تلتزم الاستراتيجية الامريكية بالعمل المشترك مع الأفارقة لاسيما الاتحاد الافريقي ومنها دول الساحل الافريقي لمواجهة التحديات العالقة.
٣. تحدي المناخ، تدرك الاستراتيجية الامريكية بأن دول الساحل الافريقي مسؤولة عن جزء ضئيل من الانبعاثات العالمية، وهي تهدف في استراتيجياتها الى تحقيق التوازن بين اهداف المناخ والتنمية من خلال الوعد بالعمل عن كثب مع بلدان الساحل الافريقي لتحديد افضل السبل لتلبية احتياجاتها الخاصة من

الطاقة من خلال استخدام التقنيات المختلفة بما في ذلك (الطاقة المتجددة) بالإضافة الى البنى التحتية لتحويل الغاز الى طاقة.

٤. تهدف الاستراتيجية الامريكية الى الوعد بشراكات اقتصادية في المجالات التي تتحدث عن كل من الاولويات الاقتصادية لدول الساحل الافريقي ونقاط القوة الامريكية، من خلال بناء اقتصادات اكثر استقرارا وشمولية عن طريق زيادة التجارة والاستثمار وخلق فرص العمل.

تبقى بلدان الساحل الافريقي تراقب تنفيذ هذه الرؤية الاستراتيجية، والمحدد الرئيس لنجاح هذه الاستراتيجية هو مقدار التمويل الذي ستخصصه الادارة الامريكية، وكذلك الثقة المتبادلة بينهما خاصة وان الدول الافريقية عانت من الازمات الكثيرة بسبب تشابك مصالح الدول الكبرى في هذه المنطقة مما اثر سلبا على طبيعة العلاقات بينهما.

المطلب الثاني

تأكيد القيادة الدبلوماسية الامريكية في دول الساحل الافريقي

تتميز الاستراتيجية الامريكية في منطقة الساحل الافريقي بالتمدد والتحرك والاعتماد على المدخل الدبلوماسي والعسكري والاقتصادي، إذْ ظهرت الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الساحل الافريقي بعد عام ٢٠٠١ والتي اصبحت من المناطق المهمة من جانب الإدارة الامريكية، والتي وضعت عدة برامج؛ لتعزيز نفوذها في عدة دول منها: مالي وتشاد والنيجر وموريتانيا، بسبب كثرة نفوذ الحركات المسلحة في هذه الدول في ظل تقاسم حدودها مع ليبيا والجزائر والسودان، مع تزايد الاهمية الاستراتيجية التي يمثلها خليج غينيا بالنسبة لأمن الطاقة للولايات المتحدة الامريكية.(٣٧)

كما أعلنت الحكومة الأمريكية عزمها على إقامة شراكة مع خمس دول ساحلية في غرب إفريقيا (بنين، وكوت ديفوار، وغانا، وغينيا، وتوغو) في سياق استراتيجية الولايات المتحدة لمدة عشر سنوات لمنع الصراع و تعزيز الاستقرار، استجابة للقضايا المشتركة التي أثيرت في كل من البلدان الخمسة، اذ تُمكّن هذه الاستراتيجية الولايات المتحدة من العمل بشكل تعاوني مع الحكومات والمجتمع المدني على نهج إقليمي متكامل لمنع الصراع وتعزيز المرونة والاستقرار ودفع التنمية الاقتصادية، ورغبتها في إقامة روابط أقوى نحو الأهداف المشتركة.

اذ اكدت سفيرة الولايات المتحدة الامريكية في غانا (ستيفاني سوليفان) بأن: " الولايات المتحدة الامريكية تتطلع إلى الشراكة مع غانا وغيرها من دول غرب إفريقيا الساحلية استجابة للطلبات المحلية التي ستساعد في تعزيز مرونة المجتمعات المعرضة لخطر التطرف العنيف".(٣٨)

بالإضافة إلى غرب إفريقيا الساحلية، تشمل استراتيجية الولايات المتحدة هايتي وليبيا وموزمبيق وبابوا غينيا الجديدة كدول ذات أولوية. ويقدم كل تعاون فرصة فريدة للاستفادة من الدروس المستفادة وتعزيز مشاركة

حكومة الولايات المتحدة مع الشركاء وبناء المرونة بشكل مشترك ضد الصدمات السياسية والاقتصادية والطبيعية، وسيكمل العمل بموجب الاستراتيجية في غرب إفريقيا الساحلية التزام حكومة الولايات المتحدة المستمر بالسلام والازدهار في منطقة الساحل، كما سيعزز الشراكة طويلة الأمد للحكومة الأمريكية مع المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (إيكواس).

كما تستخدم الاستراتيجية الدبلوماسية والتنمية والتعاون والمساعدة في قطاع الأمن من اجل تحقيق نتائج مشتركة، تسعى من خلالها إلى مواجهة التحديات المحلية بطرق أكثر فعالية من خلال المرونة والتحليل العميق والمشاورات القوية التي تشمل الشركاء المحليين والوطنيين والإقليميين والعمل مع المنظمات الدولية والتنموية.

من الناحية العملية، تحدد استراتيجية الولايات المتحدة عدة أهداف رئيسية، تشمل التكيف مع المناخ، وجهود التعافي الاقتصادي بعد وباء (Covid 19)، وكذلك الأهداف المستمرة طويلة المدى، والتي تعزز الانفتاح والشفافية في الحكم والديمقراطية، بالإضافة إلى الأولويات الأمنية، ويجري العمل على تحقيق تلك الأهداف من خلال الشراكة في المبادرات الجديدة أو السابقة التي يجري تطويرها، وتشمل الاتي: (٣٩)

١. تجديد جهود الدبلوماسية العامة: يتم ذلك من خلال تمكين السفراء والمسؤولين الأمريكيين من الانخراط بعمق مع الجماهير الأفريقية، من خلال أدوات الدبلوماسية العامة، بالإضافة إلى زيادة الجهود لضمان توافر الموارد البشرية والمالية الكافية لتخطيط وتنظيم وتنفيذ برامج التبادل الثقافي.
٢. دعم التنمية المستدامة: وهذا يتطلب مساعدة الدول الأفريقية في التغلب على التداعيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لوباء (Covid 19)، وتقليل المخاطر المستقبلية، من خلال تعزيز صمود الدولة والمؤسسات، ويتم ذلك من خلال تطوير التواصل مع الدول الاخرى والهيئات الإقليمية الاخرى ومنها الاتحاد الأفريقي، وكذلك السعي الى استقطاب الشركات الأمريكية وتشجيعها على زيادة استثماراتها وشراكاتها التنمية المستدامة وانعكاساتها على البيئة، والعمل على تعزيز الأمن الغذائي، وبناء الاندماج الاجتماعي التي تقلل من الهشاشة وتحد من الصراع.

وبالإضافة إلى ذلك ، فإنَّ هذه الأهداف والمبادرات التي تعمل الولايات المتحدة الامريكية على تحقيقها خلال الفترات المقبلة، فأنها حذرت من التدخل الصيني والروسي في منطقة الساحل الأفريقي، في محاولة للتمييز بين سلوكهما، اذ تؤكد الولايات المتحدة الامريكية أن الصين تستغل إفريقيا من خلال تعزيز مصالحها التجارية والاقتصادية والجيوسياسية، فضلا عن تقويض الشفافية والانفتاح وتحدي القانون الدولي. أما بالنسبة لروسيا، فهي تنظر إلى المنطقة على أنها أرض خصبة لشركاتها العسكرية الخاصة، وبما يؤجج عدم الاستقرار من أجل الحصول على المنافع المالية، وكذلك استخدامها للروابط الأمنية والاقتصادية الاستراتيجية، فضلاً عن المعلومات المضللة لكسب الدعم الأفريقي لغزوها لأوكرانيا وانتهاكات حقوق الإنسان.

الخاتمة والاستنتاجات:

تشكل منطقة الساحل الأفريقي محوراً استراتيجياً مهماً في القارة الأفريقية، وبسبب هذا الموقع المهم منحها مكانة مهمة في مدركات وحسابات الدول الكبرى وخاصة الولايات المتحدة الامريكية، وكذلك جعلها من المناطق التي تشهد الآن منافسة دولية كبيرة.

وعلى صعيد أخر، تعد منطقة الساحل من المناطق الاكثر تهميشاً ومعاناة من حيث الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وتعد هي الأسوأ على مستوى مجتمعاتها الوطنية، كما أدى التدهور البيئي وتغير المناخ إلى إضافة طبقة من الضعف إلى بيئة اقتصادية هشة بالفعل.

كما ان عدم وجود توافق في رؤى الدول المتنافسة في منطقة الساحل خاصة في التعامل مع القضايا الأمنية، اثر سلبا على واقع دول الساحل الافريقي، خاصة وان هنالك دولاً لازالت تعاني من ويلات الدول المستعمرة.

تختلف الاستراتيجية الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة التهديدات والعمليات الإرهابية وأنشطة الجماعات المسلحة في منطقة الساحل الافريقي عن استراتيجيات الدول المتنافسة الاخرى في المنطقة ذاتها، مما نتج عن هذا الاختلاف سلوكا بين المؤيد والرافض لهذا التغلغل من قبل دول الساحل الافريقي والدول الاقليمية المحيطة بها، اذ يوجد رفض جزائري للسلوك الأمريكي في إنشاء القيادة العسكرية الأمريكية في إفريقيا (أفريكوم)، في حين أن هناك دولاً افريقية اخرى رحبت بذلك وتَعُد نفسها الشريك الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية، وبعض دول المنطقة تنظر إلى الوجود العسكري الأمريكي والفرنسي على أنه ضرورة حتمية لمواجهة الوضع الأمني المتصاعد، ومواجهة الجماعات المسلحة وعملياتها الارهابية.

ويمكن أنْ نستنتج من ذلك الآتي:

١. وضعت الولايات المتحدة الامريكية اولوية جديدة لبناء السلام في الدول المهددة بالأزمات الداخلية والعنف الذي ينتشر في دول الساحل الافريقي.
٢. تبنت استراتيجية جديدة تقوم على منع الصراعات في المناطق غير المستقرة ومنها منطقة الساحل الافريقي، والسبب في ذلك هو المصلحة الامريكية الحيوية في هذه المنطقة.
٣. العمل على تطوير أدوات الدفاع العسكري الأفريقية، وكذلك دعم البرامج التي تدعم بناء القدرات المؤسسية، ومكافحة الفساد الاداري والمالي، واعادة دعم وإصلاح قطاع الأمن، بالإضافة إلى تعزيز قدرة الشركاء الأفارقة على تحقيق الأمن الإقليمي ومكافحة الإرهاب. وتذهب الولايات المتحدة الامريكية الى ابعد من ذلك خاصة فيما يتعلق بالتهديد الروسي والصيني وكشف مخاطره على الدول الافريقية.
٤. العمل على تعزيز العلاقات التجارية الامريكية– الافريقية: الأمر الذي يتطلب الاستفادة من البرامج والسياسات القائمة وزيادة الاستثمار والتجارة الأمريكية مع إفريقيا بشكل عام ودول الساحل الافريقي

بشكل خاص، وكذلك العمل مع الشركاء الأفارقة لتسهيل التجارة والسفر المشروعة، بالإضافة الى تبادل المعلومات، من اجل تأمين حدود الدول الأفريقية بما فيها دول الساحل.

المصادر والمراجع:

١. احمد جعفري الوغيزي، بلدان الساحل الافريقي(الاهمية الاستراتيجية والسياسية.. والاطماع الغربية) بين الامس واليوم، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد (٨)، العدد (١)، جامعة غرداية، ٢٠١٥، ص٤٢٦.
٢. مشاور صيفي، دور الجغرافيا السياسية في تكوين الدولة في منطقة الساحل الافريقي، مجلة الحوار الفكري، المجلد (١١)، العدد (١٢)، الجزائر، جامعة احمد دراية ادرار، ٢٠١٦، ص ٢٠٩.
٣. المصدر نفسه، ص ٢١٧- ص٢١٨.
٤. عبد الرحيم رحموني، الامن الجزائري والفضاء الاقليمي: التعامل والتداعيات، ط بلا، عمان، مركز الكتاب الاكاديمي، ٢٠١٩، ص١٨-١٩.
٥. The Sahel Programme, United Nations Office on Drugs and Crime, 2022, on the link: https://www.unodc.org/westandcentralafrica/ar/newrosenwebsite/sahel-programme
٦. عبد الرحيم رحموني، يوسف قدور وأخرون، مصدر سبق ذكره، ص ص١٩- ٢٠.
٧. الخضر عبد الباقي محمد، منطقة الساحل والصحراء الافريقية: نحو منظور امني مستدام، الامارات، مركز تريندز للبحوث والدراسات، ٢٠٢٢، على الرابط الالكتروني: https://trendsresearch.org/ar/insight/sahel-africa-22-2/
٨. برياش رتيبة، مشكلة الطوارق في منطقة الساحل الافريقي وتداعياتها على الامن الجزائري، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، العدد (٩)، الجزائر، ٢٠١٧، ص٢٤٧.
٩. ابراهيم بتقة، مشكلة بناء الدولة في مالي: بين الارث الاستعماري وازمة الهوية، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد (٣)، الجزائر، جامعة الجيلاني بونعامة، ٢٠٢٠، ص١٩٣.
١٠. سالي محمد فريد، الساحل والصحراء ما بين الامكانيات الاقتصادية وفرص الاستثمار الجاذبة وبين انتشار ظاهرة الارهاب (دراسة بحثية)، مصر، مركز فاروس للدراسات والاستشارات الاستراتيجية، ٢٠٢١، على الرابط الالكتروني: https://pharostudies.com/?p=7818
١١. ولد الصديق ميلود، مكافحة الارهاب بين مشكلة المفهوم واختلاف المعايير عند التطبيق، الطبعة الاولى، عمان، مركز الكتاب الاكاديمي، ٢٠١٧، ص١٥٦.
١٢. عربي بومدين، ازمة الدولة في منطقة الساحل الافريقي: دراسة في الاسباب وتحديات البناء، قضايا افريقية، العدد (٢٨)، مصر، القاهرة، ٢٠١٦، ص٢٦.
١٣. مصطفى بخوش، منطقة الساحل الافريقي... الواقع والتحديات، مجلة دراسات شرق اوسطية، العدد (٦٤)، الاردن، مركز دراسات الشرق الاوسط، ٢٠١٣، ص٦٧.
١٤. ولد الصديق ميلود، مصدر سبق ذكره، ص١٦٥.
١٥. عربي بو مدين، فوزية قاسي، المقاربة الامنية الجزائرية في منطقة الساحل الافريقي: نحو تفعيل مبدأ الدبلوماسية الانسانية، المستقبل العربي، المجلد (٣٩)، العدد (٤٥٦)، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٧، ص١٣٦.

١٦. توفيق بوستي، مواجهة التهديدات الامنية في منطقة الساحل الافريقي: المقاربة الجزائرية، كراسات استراتيجية، العدد (٢٨٣)، مصر، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠١٨، ص١.
١٧, رضوان بو هيدل، جيوسياسية التنافس الدولي على منطقة الساحل الافريقي الدول الهشة والفاشلة في مواجهة القوى الكبرى والصاعدة، ط بلا، الاردن، مركز الكتاب الاكاديمي، ٢٠٢٠، ص ص٩٨-٩٩.
١٨. محمد السعيد حجازي، اشكالية الامن بمنطقة الساحل الافريقي بين الابعاد المحلية والاقليمية، مجلة القانون والعلوم السياسية، المجلد (٦)، العدد (٢)، الجزائر، جامعة وهران، ٢٠٢٠، ص١٧.
١٩. محمد بوبوش، الامن في منطقة الساحل والصحراء، ط بلا، عمان، دار الخليج للنشر والتوزيع، ٢٠١٦، ص ص ١٤٨- ١٤٩.
٢٠. رضوان بو هيدل، مصدر سبق ذكره، ص ص١٠٤-١٠٥.
٢١. محمد رياض، كوثر عبد الرسول، افريقيا: دراسة لمقومات القارة، ط بلا، المملكة المتحدة، يورك هاوس، مؤسسة هنداوي، ٢٠٢٢، ص٣٣.
٢٢. عبد النور بن عنتر، فرنسا والتنافس في منطقة الساحل، ورقة تحليلية، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠٢١، ص٣.
٢٣. برخان، ويعني هذا المصطلح في مدلوله، الكثبان الرملية التي تتشكل بفعل الرياح على شكل هلال، وهو دليل على الاتجاه الواحد عموما للرياح التي تصنع هذا النوع من الكثبان الرملية. وهذه الكلمة أطلقها الجيش الفرنسي بتاريخ ١ /آب ٢٠١٤، في سياق جيو سياسي غير مستقر، وهذا في قطاعات جغرافية مهمة من منطقة الساحل والصحراء والتي كانت ولا تزال مسرحًا لدينامية الكثير من المجموعات الإرهابية المسلحة، وهو ما يهدد بشكل مستمر دول وشعوب المنطقة معًا، هذا إلى جانب المصالح الفرنسية.
٢٤. نسيم بلهول، برخان والاستراتيجية العسكرية الفرنسية في منطقة الساحل: بين الخيبة العملياتية والمراجعات السياسية، اوراق تحليلية، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠٢١، ص٢.
٢٥. محمد عبد الكريم احمد، بوكو حرام من الجماعة الى الولاية: ازمة التطرف والفساد في افريقيا، مصر، القاهرة، دار العربي للنشر والتوزيع، ٢٠١٧، ص١٩٧.
٢٦. اسماعيل حمودي، الانسحاب الفرنسي من مالي: تحولات ميزان القوى ام حسابات جديدة؟، ورقة تحليلية، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠٢٢، ص٧.
٢٧. احمد عسكر، دوافع التنافس الروسي- الفرنسي في منطقة الساحل والصحراء، قضايا وتحليلات، مصر، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٢١، على الرابط الالكتروني: #https://acpss.ahram.org.eg/News/17104.aspx
٢٨. Andrew Lebovich, Theodore Murphy, Russia's long shadow in the Sahel, European Council on Foreign Relations, 2022, on the link: https://ecfr-eu.translate.goog/article/russias-long-shadow-in-the-sahel/
٢٩. احمد عسكر، المصدر السابق.
٣٠. منصور لخضاري، السياسة الامنية الجزائرية: المحددات- الميادين- التحديات، ط١، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٥، ص٦٩.
٣١. تم إنشاء بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (MINUSMA) بموجب قرار مجلس الأمن رقم ٢١٠٠ المؤرخ ٢٥ أبريل ٢٠١٣ لدعم العمليات السياسية في ذلك البلد وتنفيذ عدد من المهام المتعلقة بالأمن. وطُلب من البعثة دعم السلطات الانتقالية في مالي للعمل على تحقيق الاستقرار في البلاد، وتنفيذ خارطة الطريق

الانتقالية. وبعد اعتماد قرار مجلس الأمن رقم ٢١٦٤ (٢٠١٤) بالإجماع في ٢٥ يونيو ٢٠١٤، قرر المجلس كذلك أن البعثة يجب أن تركز على مسؤوليات مثل ضمان الأمن والاستقرار والحماية للمواطنين، ودعم واستدامة الحوار السياسي الوطني والمصالحة، والمساعدة في إعادة بسط سلطة الدولة وإعادة بناء قطاع الأمن وتعزيز وحماية حقوق الإنسان في البلاد.

٣٢. حمدي عبد الرحمن حسن، تقويم مقاربات مكافحة الارهاب في منطقة الساحل، دراسات، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٢٢، ص١٠.

٣٣. محمد ميسر، مستقبل التوازنات الجيواستراتيجية العالمية: دراسة في استراتيجية، ط١، عمان، شركة دار الاكاديميون للنشر والتوزيع، ٢٠٢١، ص٣٦٨.

٣٤. احمد عسكر، حدود ومستقبل التوجه الصيني نحو غرب افريقيا، اوراق سياسة، العدد (١٢)، الامارات، تريندز للبحوث والدراسات، ٢٠٢١، ص١٦.

٣٥. Ambassador Terence P,A New U.S. Plan to Avert Wider Conflicts in West Africa, The United States Institute of Peace, April, 2022, on the link:
https://www-usip-org.translate.goog/publications/2022/04/new-us-plan

٣٦. Zainab Usman, The New U.S. Africa Strategy Breaks From the Status Quo- With Some Perplexing Stumbles, Carnegie Endowment for International Peace, August 2022, on the link:
https://carnegieendowment-org.translate.goog/2022/08/11/new-u.s.-africa-strategy

٣٧. فاروق حسين ابو ضيف، افريقيا والتنافسية الدولية (تركيا.. ايران... الصين)، ط١، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، ٢٠٢٢، ص٧٥.

٣٨. U.S. Announces Its Intent to Partner with Ghana and Coastal West African Countries on a Strategy to Prevent Conflict and Promote Stability, research study, U.S. Embassy Ghana, 4 April, 2022, on the link:
https://gh-usembassy-gov.translate.goog/

٣٩. حسين المبيض، استراتيجية الولايات المتحدة تجاه افريقيا: شراكة افريقية ام تموضع حرب باردة، دراسات، مصر، مركز شاف للدراسات المستقبلية وتحليل الازمات والصراعات (الشرق الاوسط وافريقيا)، ٢٠٢٢، على الرابط الاتي:
https://shafcenter.org/%D8%A5%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%